العلاقات السودانية – الاثيوبية ١٩٥٤-٢٠٠٣

أ.م.د. منى حسين عبيد*

المقدمة

تعد منطقة القرن الافريقي من أهم المناطق الاستراتيجية ، اذ اكتسبت تلك المنطقة أهمية كبيرة لامتلاكها عوامل جذب داخلية بفعل مواردها الطبيعية وما تمثله من نقطة محورية للمواصلات البحرية فضلا عن انها تشهد تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة.

فعلى الرغم من اتساع تلك المنطقة جيوبوليتيكيا الا ان تأثيرها لم يكن واقعا على دولها فحسب (الصومال، أثيوبيا، أرتيريا ، جيبوتي)، بل على دول عدة فضلا عن القوى التي تتبادل علاقات التأثير والتأثر بما جعل القرن الافريقي جيوبوليتيكيا يضم مساحات هائلة من الارض امتدت عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لافريقيا المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الاحمر والممتد الى الداخل حتى حدود اثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، وفي دراستنا الموسومة (العلاقات السودانية الاثيوبية) سنتناول السودان أنموذجاً للدراسة وطبيعة علاقته الثنائية مع أحدى دول القرن الافريقي (كاثيوبيا)، وفي الوقت نفسه لم نتناسى باقي الدول المحيطة بدول القرن الافريقي والتي ترتبط بعلاقات تحكمها المصالح في بعض الاحيان، اذ تكتسب منطقة القرن الافريقي أهمية أستراتيجية لاسيما من الناحية الاقتصادية، اذ تتحكم بطريق البترول بين منطقة الخليج العربي ودول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، كما يتحكم موقع المنطقة بطريق التجارة العالمية المار عبر مضيق باب المندب الى المحيط الهندي أو الذاهب الى البحر المتوسط عبر قناة السويس، بعد ان كانت التجارة الاوربية والامريكية تمر عبر رأس الرجاء الصالح.

وبسبب أهمية المنطقة أصبح القرن الافريقي نقطة ارتكاز الصراع بين القوى الاوربية والتي عملت جاهدة لفرض نفوذها على تلك المنطقة لغرض الاستئثار بمزاياها الجغرافية والاستراتيجية فاستطاعت القوى الاوربية (ايطاليا، بريطانيا، فرنسا) الحصول على موطئ قدم في منطقة القرن الافريقي في نهاية القرن التاسع عشر وبخاصه بعد مؤتمر برلين عام (١٨٨٤ – ١٨٨٥ م)، اذ تمكنت من فرض نفوذها على بعض اجزاء المنطقة، الامر الذي دفع اثيوبيا للتنسيق مع تلك القوى الغربية بحجة انها دولة مسيحية للتعاون معهم في تقسيم اراضي منطقة القرن الافريقي فاستطاعت اثيوبيا ان تشاركهم احلامهم في تقاسم السيطرة على تلك الدول (اريتريا، جيبوتي، الصومال، السودان)، ورسم الحدود السياسية، فأهمل التقسيم (القبائل التي تعيش على جانبي الحدود) حق تقرير المصير، الامر الذي أثر على علاقات اثيوبيا بدول الجوار ومنها السودان الذي يجاورها من جهة الغرب.

كما أدى التقسيم الى دخول كلا البلدين في صراعات ومشكلات حدودية وعرقية استمرت لعدة حقب سياسية ولعدة انظمة تعاقبت على حكم البلدين ، كما فسحت المجال واسعا لقوى اقليمية في ان تمارس دورها للضغط على العديد من الدول العربية لاسيما مصر والسودان ، مما كان لذلك تأثيره على أمن البلدين.

اولا-نقاط التداخل في العلاقات السودانية الاثيوبية

١-الحدود السودانية – الاثيوبية

اتسمت العلاقات السودانية الاثيوبية بالتوتر منذ بداية تشكيل حكومة الثورة المهدية في السودان (١٨٨٥ – ١٨٩٨ م) ، والتي أتسمت حقبتها بالعداء مع أباطرة الحبشة الذين كانوايقاومون امتدادات الثورة المهدية بهدف الحيلولة دون وصول المد الاسلامي لاراضيهم . أذ كان الاحباش شديدي التمسك بالمذهب اليعقوبي[١] (المسيحية)، ومما زاد العلاقة سوء قيام الخليفة عبد الله التعايشي بالتحرك باتجاه الحدود الاثيوبية ، فحدثت عدة معارك طاحنة ادت الى قتل ملك اثيوبيا يوحنا الرابع[٢] عام ١٨٨٩ م (التيجراوي) على يد قوات الخليفة عبد الله التعايشي[٣].

اخذ التوتر بالتصاعد بين البلدين لاسيما بعد تولي (منليك الثاني) الحكم في اثيوبيا، والذي عرف بتوسعاته الاقليمية ، ففي مطلع عام ١٨٩١م اتجه الى توثيق علاقته بالقوى الاوربية اذ ارسل رسالة تحدث فيها عن مسيحيته وادعى ان اغلب اراضي الجزء الشرقي من السودان تابعة لاثيوبيا ،ولم يكتف بذلك بل وصلت نزعاته التوسعية بأدعاءه الحق في الخرطوم ذاتها[٤].

وحينما بدأ التقسيم الاوربي لمنطقة القرن الافريقي عقب مؤتمر برلين استطاع الامبراطور الاثيوبي (منليك الثاني) من تأكيد سيطرته من خلال قناعته بأن الحيازة الفعلية هي السند الضروري لاقناع الدول بادعاءاته التوسعية ، فأستغل فرصة انشغال الخليفة عبد الله التعايشي لمواجهة العدوان البريطاني ضده على

* قسم الدراسات الافريقية - مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

مناطق شمال السودان حتى تمكن (منليك) من احتلال منطقة بني شنقول السودانية الامر الذي دفع البريطانيين الى الدخول في مفاوضات مع أباطرة اثيوبيا في نيسان عام ١٨٨٩م، فأقترح من خلالها البريطانيين رسم خط ازرق يحدد فيها المراكز التي تدخل ضمن الخط السوداني وهي[٥]: الحمران والقلابات ودار السوماتي ودار جيبا ودار جاموس وبني شنقول.

لكن منليك رفض ذلك التقسيم لاسيما منطقة (بني شنقول) التي كانت تعد ذات اهمية كبيرة بالنسبة (لمنليك) وذلك لعدة اسباب منها[٦]:

١. وجود الثروات الطبيعية ولاسيما الذهب.
٢. الموقع الاستراتيجي، اذ تكتسب اهمية كبيرة للملاحة في ذلك الجزء من النيلين الازرق والابيض.
٣. اهميتها التجارية، اذ كانت تمثل منفذا تجاريا لكل من السودان واثيوبيا.

وعموما توصل الطرفان الى تسوية تم فيها اضافة منطقة (بني شنقول) لاثيوبيا مقابل اعطاء حق التنجيم عن الذهب للرأسماليين البريطانيين .

كما تفاوض الطرفان حول تبعية مدينة المتمة[٧]، اذ طلب (منليك) من بريطانيا ان تسمح له بضم المتمة لانها مأهولة بالمسيحيين ولأن الملك يوحنا الرابع قد قتل فيها ، ولكن بريطانيا حرصت على الاحتفاظ بالمتمة الجديدة لتواجد القلعة التي تهم بريطانيا ، وبأن يمنح منليك المتمة القديمة التي تقع الى الشرق من خور ابو نقاره لانها مركز تجاري[٨].

انتهت المفاوضات بين الطرفين بعقد معاهدة الخامس عشر من ايار ١٩٠٢ م اذ حددت المعاهدة الجزء الاوسط من الحدود المشتركة بين السودان واثيوبيا وهو القطاع الذي يبدأ من تقاطع حدود السودان ، مع الحدود الاثيوبية ، على نهر ستيت ، ويمتد جنوبا الى تقاطع خط عرض ٦ درجة شمالا مع خط العرض ٣٥ درجة شرقا وعرفت الحدود في ذلك القطاع بالخط الاحمر المزدوج[٩].

اما حدود جنوب السودان مع شمال اثيوبيا ، والتي لم يتم تحديدها بموجب المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا واثيوبيا في ٦ كانون الاول ١٩٠٧ م فقد نظمت الحدود بين اثيوبيا ودول شرق افريقيا البريطانية (كينيا – اوغندا) ، والتي كانت تنتهي عند خط عرض ٦ شمالاً مع خط طول ٣٥ شرقا ، ولكن تم تحديد تلك الحدود بموجب الاتفاقية التي عقدت بين السودان واوغندا عام ١٩١٤ م والتي ضمت بعض اجزاء من اوغندة الى السودان حتى اصبحت تلك المعاهدة وما تبعها من تحديد عام ١٩٠٩ م ينظمان الحدود بين الجزء الجنوبي للسودان والجزء الشمالي من اثيوبيا[١٠].

٢-التداخل العرقي والقبلي بين البلدين

ادى ترسيم الحدود بالشكل الذي سبق ذكره العديد من المشكلات منها ما اطلق عليه قطاع البارو (وهو اسم نهر السوباط في اثيوبيا) فقد قسمت الحدود الاراضي التي تسكنها قبائل النوير والانواك الى قسمين، فهنالك مايقدر بـ(١٥٠) الف فرد او يزيد عن ذلك من قبيلة النوير في جنوب السودان يعيشون على حدود قطاع البارو، وعلى الرغم من ان الغالبية العظمى من ذلك العدد تقضي اغلب شهور السنة داخل السودان الا ان ما يقدر بـ(٥٠) الف منهم اعتادوا عبور السودان الى داخل الاراضي الاثيوبية طلبا للرعي، فضلا عن ان ما يقارب الـ(٢٠) الف منهم يقيمون بصفة دائمية داخل الحدود الاثيوبية في قطاع البارو، اما الانواك فيعيش نصفهم داخل الحدود الاثيوبية، وهناك قبائل نوير اثيوبيا، والتي تقضي اغلب ايام السنة في بعض مناطق السودان البرية طلبا للرعي[١١]، وهناك قبائل الدينكا في الجزء الادنى من بحر الجبل وقبائل الشلك الذين يتواجدون على الضفة الغربية للنيل الابيض .

وكان لتوزيع القبائل على تلك الصورة قد اعطى المبرر للحكومات الاثيوبية السابقة بالادعاء بان تلك القبائل تعد امتداداً للقبائل المسيحية الافريقية ، وحسب اعتقادها فأن (تلك القبائل تواجه المد العربي الاسلامي لاسيما الآتي من الشمال)[١٢] ، وذلك ما دفع بالحكومات الاثيوبية المتعاقبة على السلطة بتوجيه جل اهتمامها بقبائل الدينكا النيلية دون غيرها من القبائل الاخرى وذلك حسب اعتقادي يرجع للعديد من الاسباب أهمها :-

اولا: ان تلك القبائل تعد من اكبر قبائل الدينكا النيلية اذ يتوزع افراد تلك القبائل في مناطق متباعدة في كينيا والسودان وأوغندة ، وفي اطراف اثيوبيا الغربية [١٣]، كما تنقسم تلك القبائل الى بطون ، وكل بطن ينقسم الى عشائر وأفخاذ ولكل عشيرة معتقدها الخاص أي (الطوطم)[١٤] ، ويذكر أحد الكتاب وهو (سليجمان) (ان شعب الدينكا اكثر الناس تمسكا بمعتقداتهم الارواحية)[١٥].

ثانيا: ان حقيقة تواجد قبائل الدينكا في جنوب السودان ، جعل الحكومات الاثيوبية ترتب حساباتها المستقبلية والتي كانت قائمة على اساس استخدام تلك القبائل كحزام لدولة اثيوبيا من جهة الغرب لمنع وصول المد الاصولي السوداني الى داخل الاراضي الاثيوبية لذلك أخذت تلك الحكومات تدعي بان قبائل جنوب السودان تعد امتداد لحزام القبائل المسيحية ، وانها تواجه المد العربي الاسلامي.

ويبدو ان تلك الاسباب دفعت اثيوبيا لضم المزيد من الاراضي المجاورة لها من خلال الادعاء بوجود روابط ثقافية مشتركة ولاسيما الدينية الموجودة بين قبائل الدينكا وبين الشعب الاثيوبي المتصف بالتعدد الاثني والديني .

كما وجهت الحكومات الاثيوبية المتعاقبة أهتمامها لقبائل **(الشلك)** النيلية والمتداخلة عرقيا بين اثيوبيا والسودان فسعت اثيوبيا الى الاستفادة من كثرتها العددية لتحقيق اهدافها التوسعية تجاه الاراضي السودانية ، اذ تشير بعض المصادر الى ان عدد افراد تلك القبائل يتراوح بين (٨٠ و ١٠٠) الف نسمة ، ويقطنون مناطق محددة ويشكلون وحدة سياسية واجتماعية وثقافية[١٦].

وبالمحصلة نجد ان التداخل العرقي والقبلي الذي حصل بين البلدين نتيجة التقسيم الاستعماري تجاه حدود كلا البلدين كان له اثره في طبيعة العلاقة بين الجانبين في اوقات الازمات التي حدثت بينهما فسعى كلا منهما لاستخدام تلك القبائل كورقة ضاغطة ضد سياسة الطرف الأخر. بهدف التراجع عن بعض القرارات التي تمس مصالح الطرفين.

وذلك يعني ان التداخل العرقي – والقبلي بين اثيوبيا والسودان لم تنعكس نتائجه على السودان فحسب، وانما على اثيوبيا كذلك.

ثانيا-طبيعة العلاقات السودانية الاثيوبية (١٩٥٤ – ١٩٨٥).

١- توتر العلاقات بين البلدين

عانت الحكومة الوطنية السودانية والتي تشكلت عام ١٩٥٤ م برئاسة اسماعيل الازهري من سياسة اثيوبيا الخارجية لاسيما فيما يخص التمرد الذي حدث في منطقة جنوب السودان عام ١٩٥٥ م ، اذ أبدت اثيوبيا تعاطفا مع الجنوبيين من ابناء السودان من خلال تقديم الدعم لمتمردي الجنوب ولعل السبب في ذلك يعود الى نقطتين الاولى الانتماء الافريقي المشترك من ناحية، والثانية بسبب المسيحية التي جمعت النخبة الاثيوبية الحاكمة مع القطاع الاكبر من النخبة المتعلمة في جنوب السودان[١٧].

الامر الذي دفع اسماعيل الازهري الى اتباع اسلوب السياسة الهادئة مع الامبراطور (هيلاسلاسي)، فما ان تحقق مسعى استقلال السودان لأسماعيل الازهري في كانون الثاني ١٩٥٦ م ، حتى دخل في مفاوضات مع اثيوبيا بهدف انهاء المشكلات المتعلقة بين البلدين ، فتوصل الطرفان الى اتفاق حول مشكلة محطة قمبيلا وذلك في اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٥٦ م ، اذ منحت المحطة لاثيوبيا وتخلت الحكومة السودانية بموجب الاتفاق عن الاراضي التي تقع عليها مباني حكومة السودان والتي وصفتها المادة الثالثة من الاتفاق بأنها تؤول الى حكومة اثيوبيا . على ان يتم تأجير تلك المباني لحكومة السودان لمدة (٢٠سنة) قابلة للتجديد بايجار اسمي للاستعمال الرسمي بواسطة القنصلية العامة للسودان في قمبيلا، فاتفقا على قيام قنصلية عامة للسودان اعتبارا من ١٥ تشرين اول ١٩٥٦م.كما اتفقا على استمرار الخدمات النهرية في نهر البارو بواسطة حكومة جمهورية السودان[١٨].

وعلى الرغم من المساعي التي بذلها اسماعيل الازهري تجاه تحسين مستوى العلاقات بين البلدين ، الا ان التوتر مالبث ان عاد في عهد حكومة عبد الله خليل اذ جدد الاثيوبيون عام ١٩٥٧ م تجاوزهم على بعض الاراضي الزراعية في منطقة الفشقة السودانية .وعلى الرغم من دخول الطرفين في مفاوضات لانهاء ذلك التجاوز ، الا انهما اخفقا في انهاء ذلك الخلاف[١٩].

وحين تولت الحكومة العسكرية الاولى الحكم في السودان لم تصل الى صيغة افضل لتحسين العلاقات بين البلدين ، اذ شهدت العلاقات خلال تلك المدة (١٩٥٨ – ١٩٦٤ م) ، تدهوراً شديداً نتيجة قيام الحكومة الاثيوبية بدعم المتمردين في جنوب السودان ، على الرغم من قيام الحكومة العسكرية برئاسة ابراهيم عبود بعقد اتفاقية مع الحكومة الاثيوبية والتي تعهد بموجبها تسليم المعارضين الاريتريين الى الامبراطور (هيلا سلاسي) مقابل وقف الدعم الاثيوبي للجنوبيين الا ان اثيوبيا لم تلتزم بتنفيذ ذلك الاتفاق[٢٠] ، ومما زاد العلاقات سوءا قيام حكومة ابراهيم عبود بعقد اتفاقية مياه النيل مع الحكومة المصرية عام ١٩٥٩م[٢١]، اذ عارضت اثيوبيا الاتفاقية على اعتبار (انها صاحبة الحق اكثر من مصر والسودان لان نهر النيل (الاباي الكبير) كما يطلقون عليه ينبع من اراضيها، وانه كان يفترض الاتفاق المسبق معها)، لذا كانت اثيوبيا ترى في الاتفاق المذكور (مساس بكرامتها الوطنية... وان المسألة ليست مسألة مصالح فحسب)[٢٢].

لذلك نجد ان العلاقات السودانية الاثيوبية قد مرت بحقبة حرجة للغاية بعد ثورة تشرين الاول ١٩٦٤م لاسيما حين أبدت (حكومة الثورة) تأييدها التام لانفصال اريتريا عن اثيوبيا، فحظيت حركة التحرير الاريترية على دعم كبير من خلال السماح لها بفتح مكتبها في الخرطوم وانشاء المعسكرات لتدريب قواتها والحصول على امتياز عبور المعدات العسكرية والاسلحة من الدول العربية المتعاطفة مع الحركة عبر الاراضي السودانية، وقد حللت اسباب اكتساب حركة التحرير الاريترية كل ذلك التأييد من الحكومة السودانية الى سياسة اثيوبيا الخارجية المرتبطة بالقوى الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية و(أسرائيل) حيث كانت الحكومة السودانية تنظر اليها بكثير من الشك والريبة[٢٣].

كان لموقف الحكومة السودانية من القضية الاريترية اثره في دفع الحكومة الاثيوبية بتقديم دعمها المعلن والمفتوح لحركة (الانيانيا)[٢٤] الجنوبية في محاولة للانتقام من الحكومة السودانية، اذ قامت اثيوبيا بأنشاء معسكرات لتدريب قوات حركة الجنوب (الانيانيا) على اراضيها المتجاورة مع حدود السودان حتى انها نفذت اول هجوم على السودان من الاراضي الاثيوبية في كانون الثاني ١٩٦٥م، وما اثر في سير العلاقات ما قامت به الحكومة الاثيوبية بالأعلان عن مطامعها في بعض الاراضي الحدودية فقامت بداية عام ١٩٦٥م بتوزيع اراض زراعية داخل الاراضي السودانية للمزارعين الاثيوبيين من خلال دعمهم بقوات عسكرية لحمايتهم، الامر الذي دفع الحكومة السودانية بحشد قواتها على الحدود واعتقال ثلاثمائة مزارع اثيوبي وترحيلهم بالقوة الى اثيوبيا مما صعد من حدة التوتر بين الجانبين في منطقة الفشقة السودانية، ومع ان النزاع لم يصل الى حد تبادل اطلاق النار الا انه عكس مدى خطورة السياسة التي اتبعها البلدان بتأييد العناصر المناوئة في كل منهما[٢٥].

وبعد الانتخابات العامة التي جرت في السودان عام ١٩٦٥ م والتي شكلت على اثرها حكومة ائتلافية ضمت حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي أحدثت تحولاً مهماً في مسار العلاقات السودانية الاثيوبية ، فبعد ثلاثة اشهر من تولي الحكومة الائتلافية مقاليد الامور في البلاد قام وفد[٢٦] برئاسة (محمد احمد محجوب) رئيس الوزراء السوداني بزيارة الى اثيوبيا في المدة من السادس والعشرين والثامن والعشرين من تموز ١٩٦٥ م اذ اعلن ان حكومته تؤيد الوحدة الاثيوبية مبتعدا بذلك عن موقف حكومة الثورة المؤيدة لانفصال اريتريا[٢٧].

وبذلك اوضح للحكومة الاثيوبية تبدل سياسة حكومته الجديدة عن سابقتها، فدخل الطرفان في مفاوضات أنتهت باصدار بيان مشترك بتاريخ الثامن والعشرين من تموز ١٩٦٥م تضمن (اصرارهما على المبادئ الخاصة بالحفاظ على الوحدة والسلامة الاقليمية بين البلدين وإدانتهما لأي أعمال من شأنها تهدد وحدة البلدين).

كما اتفق الجانبان على الا يقوم أي من الطرفين، أو أي من رعاياه، أو أية دولة اجنبية، أو أي شخص، أو تنظيم قائم في أي من البلدين، بأي نوع من الأنشطة الضارة، أو التي تهدف للاضرار بالمصالح الوطنية للطرف الأخر.

كما تضمن البيان المشترك الاتفاق على تكوين لجان وزارية مشتركة من وزراء الخارجية والداخلية والدفاع والمالية والاعلام لتكون مسؤولة عن الوفاء بنصوص ما اتفقا عليه، ومعالجة اية مشكلات او صعوبات، تكون قائمة او قد تنشأ في المستقبل بالنسبة للعلاقات بين البلدين[٢٨].

وفي اول اجتماع لتلك اللجان صدر بيان مشترك في كانون الثاني ١٩٦٧ م اتفق فيه الطرفان على الا تستغل اراضي أي من الدولتين كمناطق لانطلاق الاعمال التخريبية ضد الدولة الاخرى[٢٩].

وعلى الرغم من الاتفاقات التي عقدت بين البلدين الا ان الهاجس الامني كان المسيطر على العلاقات بين البلدين في تلك الحقبة بسبب فشلهما في ايجاد حل سلمي لمشكلتي الحرب في جنوب السودان واريتريا.

٢- التقارب في العلاقات

شهدت العلاقات السودانية الاثيوبية تطوراً ملحوظاً في عهد الرئيس السوداني الاسبق (جعفر نميري) خلال المدة (١٩٦٩ – ١٩٨٥م) والذي اقدم على توثيق علاقات حكومته باثيوبيا من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين ، ففي عام ١٩٧١ زار الرئيس السوداني جعفر نميري اثيوبيا واكد على ضرورة احترام الاتفاقيات الخاصة بمسألة الحدود [٣٠]، فكانت أهم الأنجازات في التعامل مع اثيوبيا هو الاتفاق النهائي حول نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا الذي وقع من قبل وزير خارجية السودان الدكتور منصور خالد ووزير الخارجية الاثيوبي الدكتور مناس هايلي في اديس ابابا خلال المدة ١٧-٢٥ تموز عام ١٩٧٢م [٣١]، والذي نص على اعادة تخطيط الحدود وفق معاهدتي ١٩٠٢م و١٩٠٧م، وبذلك فقد توصلت الاتفاقية الى انهاء بعض الخلافات الرئيسة بين اثيوبيا والسودان حول الحدود الجنوبية والنزاع الاثيوبي السوداني حول الحدود الاريترية السودانية –عندما كانت اريتريا اقليما تابعا لاثيوبيا، وكذلك الخلاف حول مثلث (أم بريقع)[٣٢] فقد اعترفت الاتفاقية بتبعية المثلث للسيادة السودانية.

كما وضعت الاتفاقية حدا للخلافات الاثيوبية السودانية حول قطاع (البارو) وذلك بابقاء القطاع ضمن السيادة الاثيوبية[٣٣].

وبذلك نستطيع القول بأن الاتفاقية شكلت بداية جيدة لعلاقات ثنائية سياسية ودبلوماسية خالية تقريبا من المنازعات والخلافات الحدودية بين الطرفين.

كما توثقت العلاقة بين البلدين بصورة أفضل حين تعهد الرئيس السوداني جعفر نميري بحظر نشاط الحركات الاريترية الانفصالية لاسيما بعد الوساطة التي أبداها الرئيس الاثيوبي هيلاسلاسي بين الحكومة المركزية والمعارضة في جنوب السودان والتي انتهت بتوقيع اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢م اذ منحت تلك الاتفاقية الجنوب حكماً ذاتياً[٣٤].

ولكن العلاقات السودانية الاثيوبية انتكست عقب تغير نظام الحكم الاثيوبي وسقوط الامبراطور (هيلاسلاسي)، ومجيء النظام العسكري بزعامة منغستو هيلا مريام في ايلول ١٩٧٤م، والتي تعود لجملة من المتغيرات ومنها القضية الاريترية ومشكلة جنوب السودان، فضلا عن اختلاف توجهات كلا النظامين اذ كان الرئيس الاثيوبي منغستو معروف بتوجهاته الماركسية وعلاقته الوطيدة مع الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي كان الرئيس السوداني (جعفر نميري) شديد الميل للولايات المتحدة الامريكية التي كانت تمده بالاسلحة مقابل تأمين مصالحها في المنطقة[٣٥].

لذا فقد سادت العلاقات السودانية الاثيوبية نوع من الجمود والحذر فحينما أخذ الثوار الاريتريون بتصعيد الحرب ضد اثيوبيا أبدت حكومة (جعفر نميري) تعاطفها مع ثوار اريتريا من خلال مساعدتهم وتقديم التسهيلات لهم بهدف الضغط على اثيوبيا من جهة ورغبة في الحصول على مساعدات من الدول العربية المؤيدة لثوار اريتريا من جهة اخرى.

ومع مطلع عام ١٩٧٦م أخذت العلاقات في التدهور السريع على أثر قيام اثيوبيا بقصف بعض القرى السودانية على الحدود مع اريتريا، بحجة ان ذلك موجه للمعارضة الاريترية التي بدأت بالتدفق على السودان بصورة مكثفة.

ومما زاد العلاقة سوءا اندفاع (منغستو) وبدعم سوفيتي للمشاركة في انقلاب عسكري ضد الرئيس جعفر نميري في الثاني من تموز ١٩٧٦م، اذ كشف ذلك نوايا حكومة اثيوبيا تجاه حكومة السودان ، والتي ردت على ذلك بأعادة دعمها للثوار الاريتريين[٣٦].

وفي ظل ذلك التوتر السوداني الاثيوبي وتصاعده أتجهت حكومة نميري الى مصر اذ تم توقيع معاهدة دفاع مشترك بين مصر والسودان في ١٥ تموز١٩٧٦ بهدف توطيد علاقته مع الجار القوي الاخر مصر، وبالفعل اعلنت مصر حينذاك انها لن تسمح باي عدوان على السودان، وان أي عدوان عليها بخاصة من جانب اثيوبيا سيكون عدوانا على مصر[٣٧].

ويبدو ان الموقف المصري كان نابعاً من موقف مضاد لاثيوبيا التي كانت تهدد بين الحين والأخر بقطع مياه النيل عن كلا البلدين (مصر والسودان) الامر الذي دفعها الى ابداء ذلك الموقف.

وعلى الرغم من ذلك استمر التوتر العلاقات بين البلدين بالشكل الذي ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فضلا عن سحب السودان لسفيرها من اديس ابابا في اوائل عام ١٩٧٧م.

وبالمقابل اقدمت اثيوبيا على اغلاق قنصلية السودان في اسمره في نيسان ١٩٧٧م[٣٨].

لكن تدهور العلاقة لم يصل الى حد استعمال القوة العسكرية فكان هنالك مصلحة لسياسة كلا البلدين تجاه الاخر، وللحيلولة دون تفاقم الوضع بادر السودان تجاه تحسين العلاقة مع الحكومة الاثيوبية والتي استجابت بالمقابل للتوجه السوداني ولعل السبب في تحول السودان باتجاه المصالحة يعود الى[٣٩]:

اولا: تدهور الاوضاع الداخلية في السودان اقتصاديا وسياسيا فعلى المستوى الاقتصادي كان السودان يعاني من مجموعة من المشكلات كالتضخم وانخفاض الاجور واختلال ميزان المدفوعات ونقص الغذاء فضلا عن ارتفاع حجم ديونه الخارجية ، والتي ادت الى تصاعد الاضطرابات خلال عامي ١٩٧٨و ١٩٧٩ .

اماعلى المستوى السياسي ،فقد كانت حكومة جعفر نميري تواجه ضغوطا من قبل عناصر المعارضة اليمينية واليسارية والتي كان بعض افرادها موجود في اثيوبيا .

ثانيا: تعرض السودان لمشكلة من اهم المشكلات والمتمثلة بتدفق اللاجئين الذين استغلوا حالة عدم الاستقرارالداخلي فأخذوا بالتدفق بالشكل الذي وجد السودان نفسه هدفاً لجموع اللاجئين من الدول المجاورة، اذ بلغ عددهم ٤٠٠ الف لاجئ عام ١٩٧٩ من ضمنهم ٣٠٠ الف لاجئ من اريتريا واثيوبيا استقروا في اقليمي كسلا والخرطوم.

وقد شكلت تلك المشكلة عنصر ضغط كبير على السودان الذي يعاني سكانه الاصليون من مشكلات اقتصادية واجتماعية، وبالتالي فانه لايستطيع ان يواجه المشكلات التي سيثيرها ذلك العدد الضخم من اللاجئين على أراضيه.

ومن المؤكد ان ذلك العنصر كان له تأثير في اجبار السودان على اعادة النظر في موقفه من مشكلة اريتريا والتي سيؤدي حلها الى تخلصه من عبء ثقيل ففي اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقي في دورته الخامسة عشرة في الخرطوم من ١٨-٢٢ تموز ١٩٧٨م اشار نميري الى ما تسببه مشكلة اريتريا من متاعب اقتصادية وسكانية للسودان وصرح حينها بالقول ((اننا سنمضي في تأييد القضية الاريترية للوصول الى حل عادل لها، دون ان يتغاضى عن اواصر الصداقة التي تربطنا بالشقيقة اثيوبيا)).

ثالثا: رغبة السودان في ان يؤدي دور الوسيط في حل مشكلة اريتريا ، لاسيما وان دور الوساطة كانت من الاشياء التي يحاول السودان ممارستها في منطقة شرق افريقيا.

اما بالنسبة لاثيوبيا فيمكن اجمال أهم الاسباب التي دفعت بها للسير باتجاه تحسين علاقتها مع السودان في الآتي[٤٠]:-

اولا: لما كانت المشكلة الاريترية تعد من اسباب تدهور العلاقة بين البلدين فوجدت اثيوبيا حينها في تحييد الموقف السوداني وتحويله الى موقف الوسيط لحل المشكلة يعد مكسبا كبيرا لاثيوبيا لاسيما انها ستضمن انهاء دور السودان كدولة مواجهة وكمعبر لمساعدة ثوار اريتريا مما يساعد في زيادة ضغط اثيوبيا على الثوار الاريتريين.

ثانيا: ان تحسين العلاقات السودانية الاثيوبية يضمن ابعاد خطر محتمل بالنسبة لاثيوبيا، وهو الموقف المصري الداعم للسودان،والذي لن يكون له وجود في ظل تحسين العلاقات بين البلدين.

ثالثا: رغبة الحكومة الاريترية في ايجاد حل نهائي للمشكلة الاريترية كي تكون نموذجا تستعين به حينذاك لحل مشكلة أوغادين[٤١] لاسيما وان الرئيس الاثيوبي كان يطمح حينذاك لايجاد تسوية سلمية لتلك المشكلة.

رابعا: مخاوف الحكومة الاثيوبية من تأثير المحاولات الامريكية الساعية للحصول على تسهيلات في دول مجاورة لاثيوبيا كالسودان والتي كانت علاقتها وثيقة بالولايات المتحدة الامريكية الامر الذي دفع اثيوبيا باتجاه تحسين علاقتها مع السودان.

وفي ١٤ اذار ١٩٨٠ م توصل البلدان الى اتفاق للمصالحة يقوم على اساس تسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية وان تحترم كلا منهما مبادئ السيادة والوحدة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما .

مثل اتفاق المصالحة خطوة اولى تبعتها خطوات عدة تمثلت في عقد الجانبين الاثيوبي والسوداني مباحثات تمخض عنها في ٢٢ اذار ١٩٨٠ م ابرام اتفاقية تعهدا بموجبها بتزويد بعضهما البعض بالمعلومات عن المسائل المتعلقة بالحدود والقيام بعمليات مشتركة للتحكم في عمليات التهريب في المنطقة فضلا عن تشجيع السياحة وزيادة التجارة بين البلدين[٤٢].

وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين البلدين،الا ان ذلك التطور في العلاقات لم يستمر لاسيما بعد احداث التمرد التي وقعت في جنوب السودان عام ١٩٨٣ م، والتي ادت الى هروب عناصر المعارضة الى اثيوبيا التي عملت على اسنادهم ودعمهم ماديا وسياسيا،حتى تمكنت تلك العناصر بزعامة (جون قرنق) من تشكيل حركة عرفت بـ(الحركة الشعبية لتحرير السودان) وبحلول عام ١٩٨٤ م توطدت العلاقة بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة الاثيوبية برئاسة (منغستو هيلا مريام)،حتى وصلت الى مستوى الدعم العسكري المباشر عبر دول الكتلة الشرقية فقد كان جميع ضباط الحركة يتم تدريبهم في كوبا،فضلا عن ذلك اقدمت اثيوبيا على تخصيص اذاعة قوية للحركة تبث برامجها من داخل الاراضي الاثيوبية باللغة العربية واللهجات المحلية[٤٣].

كما سعت اثيوبيا الى توطيد العلاقة بين المتمردين السودانيين والكيان الصهيوني،الذي كان يقدم الدعم المادي واللوجستي لعناصر المعارضة الجنوبية بهدف تنفيذ هجماتها على الاراضي السودانية.

وذلك يعني ان الموقف الاثيوبي تجاه السودان لم يكن يخلو من تأثير التدخلات الاقليمية التي اثرت في طبيعة العلاقة بين البلدين ويظهر ذلك بشكل واضح في تأثير(أسرائيل) في سلوك صانع القرار الاثيوبي الخارجي تجاه السودان بل وتجاه المنطقة العربية على نحو واسع،فقد كان الموقف (الاسرائيلي) ينبع من حقيقة المصالح (الاسرائيلية) في المنطقة العربية والافريقية،والمتمثلة بصورة رئيسة في محاولة (اسرائيل) المتواصلة بمنع المد العربي الاسلامي من الوصول الى الدول المؤيدة (لاسرائيل).

ويبدو ان حكومة منغستو أتخذت من علاقاتها مع (اسرائيل) ليكون دافعا من دوافعها السابقة لأتخاذ الكثير من الوسائل وتوظيفها لغرض افتعال الازمات مع الحكومة السودانية.

واوضح دليل هو قيام حكومة منغستو بتوجيه اصابع الاتهام لحكومة نميري في المشاركة بعملية ترحيل اليهود الاثيوبيين (الفالاشاه) عام ١٩٨٤ م[٤٤]، والتي طالبت الحكومة الاثيوبية منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز بالتدخل لعودة اليهود الاثيوبيين الى اثيوبيا[٤٥].

وكان ذلك الفعل الاثيوبي يدل على رغبة حقيقية في ابعاد السودان عن منظمة الوحدة الافريقية، وتقليل أي دور مؤثر له في المنطقة لاسيما بعد ان تنبأت بعض الدراسات بأحتمال اداء السودان دور موثر في المنطقة،ذلك لأنه يمثل جسراً بين افريقيا السوداء بنخبها (المسيحية)، وبين افريقيا العربية المسلمة[٤٦].

ثالثا-العلاقات السودانية الاثيوبية بعد عام ١٩٨٦

١.اثر مشكلة الـ نوب في علاقة البلدين.

بعد قيام انتفاضة نيسان / ابريل ١٩٨٥ م في السودان والتي انهت حكم جعفر نميري، تم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحمن سوار الذهب، والذي اتسمت علاقة حكومته باثيوبيا بالتوتر بسبب الدعم الذي كانت تقدمه للمعارضة الجنوبية، والذي استمر حتى بعد تشكيل الحكومة المدنية الثالثة في السودان (١٩٨٦ – ١٩٨٩) برئاسة الصادق المهدي والتي توترت علاقتها هي الاخرى باثيوبيا نتيجة للاتهامات المتبادلة بين الحكومة السودانية والتي كانت ترى ان اثوبيا تقف حجرة عثرة امام المصالحة السودانية [٤٧]، بينما اتهمت اثيوبيا السودان باعاقة التوصل الى حل دبلوماسي لمشكلات الحدود[٤٨].

وعلى الرغم من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين فقد بادر الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني أنذاك بمبادرة لتحسين العلاقات مع اثيوبيا والتي اكد فيها على:-

١. الاحترام المتبادل لسيادة كل بلد ووحدته الاقليمية.
٢. الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.
٣. الاتفاق بين دول حوض النيل لتنظيم الاستفادة من مياه النهر.
٤. استئناف اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة بين البلدين.
٥. اعلان البحر الاحمر منطقة خالية من الاسلحة النووية.

ويبدو ان مبادرة رئيس الوزراء لم تجد أذنا صاغية من الحكومة الاثيوبية.وعلى اثر ذلك تدخلت الحكومة المصرية فبادرت لعرض وساطتها بين البلدين، الا ان تلك الوساطة لم تؤد الى نتيجة[٤٩].حتى ان العلاقات قد شهدت اسوأ مراحلها عام ١٩٨٧م حين وجهت الحكومة السودانية اتهاما للحكومة الاثيوبية بمساعدة جون قرنق على احتلال مدينتي الكرمك وقيسان في شباط /نوفمبر ١٩٨٧[٥٠].الامر الذي ادى الى تصعيد الموقف بين البلدين،مما دفع الحكومة المصرية لعرض وساطتها مرة اخرى،بهدف انهاء الازمة بين البلدين،فطالبت الحكومة الاثيوبية اثبات عدم اشتراكها في الهجوم على الكرمك،وبالفعل قامت اثيوبيا بابلاغ السودان بذلك الامر،الا ان الحكومة السودانية لم تصغ لذلك لاسيما وان لديها دلائل تؤكد تورط الجانب الاثيوبي في احتلال (الكرمك).

ومع ذلك استمرت الحكومة المصرية في وساطتها بهدف انهاء ذلك التوتراذ طالبت الطرفين بضرورة ضبط النفس ووقف الحملات الاتهامية المتبادلة وضرورة استئناف المباحثات بينهما على مستوى عقد قمة بين الطرفين لان مناقشات القمة هي السبيل الوحيد لازالة الشكوك بين الطرفين والاتجاه نحو حل المشكلات بينهما.

وعلى اثر ذلك وافقت الحكومة السودانية على مبدأ المفاوضات المباشرة شريطة الا تضع اثيوبيا اية شروط معينة. وبالمقابل وافقت الحكومة الاثيوبية على اجراء المباحثات وبعث الرئيس الاثيوبي (منغستو هيلا مريام) برسالة الى الصادق المهدي (اكد فيها من جديد ان اثيوبيا لم تشارك في الهجوم وانه شخصيا مستعد لمقابلة المهدي في كمبالا)[٥١].

ونتيجة لجهود الحكومة المصرية عقدت المباحثات بين الحكومة السودانية ومنغستو هيلا مريام رئيس حكومة اثيوبيا الأسبق في كمبالا بتاريخ ٥ كانون الاول١٩٨٧ م وأتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتسوية الاوضاع ومتابعة العلاقات بين البلدين ومحاولة احتواء الأزمة بينهما[٥٢].

وعلى الرغم من ذلك فقد توترت علاقات البلدين على اثر استمرار الدعم الاثيوبي للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منتصف عام ١٩٨٨ م، والذي جاء نتيجة احتلال الحركة (٨٠%) من اراضي جنوب السودان، اذ كانت الحكومة الاثيوبية تطلب بالمقابل من الحركة القيام ببعض الاعمال لصالح نظام (منغستو هيلا مريام)، بل ووصل الامر الى حد كانت الحركة تمد الجيش الاثيوبي بالمواد الغذائية فضلا عن مشاركة الحركة الشعبية والجيش الشعبي في القتال الى جانب الجيش الاثيوبي ضد الثوار الاريتريين[٥٣].

وفي الحقيقة، كان للحكومة الاثيوبية دوافعها تجاه الحكومة السودانية والتي يمكن ان نذكر منها:-

اولا: كانت الحكومة الاثيوبية تعتقد ان الحكومة السودانية تعمل على دعم قبائل (الارامو) التي تحارب نظام حكم الرئيس منغستو هيلا مريام وتحصل على الامدادات كافة من داخل الاراضي السودانية[٥٤].

ثانيا: كانت الحكومة الاثيوبية تنظر بأهتمام للحركة الديمقراطية في السودان ونفاذ تأثيراتها الى منطقة القرن الافريقي مما يهدد الحكومة العسكرية القائمة فيها ومن ضمنها الحكومة الاثيوبية ، وعلى ذلك فأن التركيز على عزل أي دور اقليمي للسودان في المنطقة عن طريق الضغط العسكري سواء بمشكلة جنوب السودان او بالتحركات العسكرية المباشرة يضمن لاثيوبيا عدم نفاذ تلك التأثيرات أو على الاقل يصبح اثرها محدودا ويمكن محاصرته[٥٥].

٢- تطورالعلاقات في ظل حكومة عمر حسن البشير١٩٨٩-٢٠٠٣

بعد تغيير النظام السياسي في السودان وتولي الحكومة العسكرية السلطة في البلاد على اثر الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق (عمرحسن البشير) في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ م، فقد ورثت تلك الحكومة وضعاً متردياً في علاقات السودان مع دول الجوار ولاسيما مع اثيوبيا التي كانت تدعم حركات المعارضة في جنوب السودان.

وبقيت علاقة حكومة عمر البشير متوترة مع نظام منغستو، على الرغم من الوساطة التي ابداها منغستو لحل مشكلة الجنوب في اب ١٩٨٩ ، والتي تفاعلت معها الحكومة السودانية،الا انها لم تؤدي لاي تقدم في العلاقات بين البلدين.

ويبدو ان ذلك راجع الى اختلاف توجهات كلا النظامين حيث كانت توجهات نظام منغستو الشيوعية على النقيض تماما من توجهات الحكومة السودانية التي كانت تتبنى النهج الاسلامي كنظام للحكم[٥٦].

الا ان الحكومة السودانية مالبثت ان غيرت سياستها تجاه اثيوبيا لاسيما بعد تولي الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا السلطة بزعامة (ميليس زيناوي) الذي وصل الى الحكم بدعم واسناد من الحكومة السودانية والتي أبدت تعاونا كبيرا بلغ حد دخول الجيش السوداني الى اثيوبيا بما في ذلك العاصمة اديس ابابا عام ١٩٩١ م[٥٧].

وكان لموقف الحكومة السودانية اثره في تحسن العلاقة بين البلدين ، فقد بادرت الحكومة الاثيوبية بتطبيع علاقتها مع الحكومة السودانية فاقدمت على غلق مكاتب الجيش الشعبي لتحرير السودان في اديس ابابا ومنعت قيام معسكرات تدريب يمكن ان تهدد الأمن السوداني من داخل الاراضي الاثيوبية[٥٨].

وعلى اثر تلك الاجراءات التي قامت بها الحكومة الاثيوبية ساد العلاقات السودانية الاثيوبية نوع من الانتعاش فقد تم حسم عدة مسائل متعلقة من خلال الزيارات المتبادلة بين حكومتي الجانبين ، ومن بين هذه المسائل قضية اللاجئين التي حسم امرها عن طريق اتفاق الجانبين الاثيوبي والسوداني بترحيل(٧٥٠) الف لاجئ اثيوبي متواجدين في السودان واعادتهم الى اثيوبيا[٥٩].

كما توصل الطرفان الى اتفاق عام ١٩٩٢ م حول استخدام مياه نهر النيل اكد ((فيه الطرفان على ضرورة الاستفادة من تلك المياه بشكل متساو واتفقا على التعاون الشامل بين دول حوض النيل ورفع مستوى مشاركة اثيوبيا في لجان حوض النيل بعضوية كاملة وانشاء لجنة فنية اثيوبية سودانية لتحقيق تنظيم مشترك على نطاق دول حوض النيل)).

فضلا عن ذلك وقع الطرفان اتفاقية عرفت بـ(اتفاقية الخرطوم) في ٢٣ كانون الاول ١٩٩٣ م تناولت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والعسكرية والسياسية[٦٠].

لكن التحسن مالبث ان ساده التوتر فأثر على علاقة البلدين فكانت الحكومة الاثيوبية شديدة التخوف من توجهات الحكومة الاسلامية في السودان لاسيما وان نسبة المسلمين في اثيوبيا يصل الى (٦٥ %) من عموم سكانها ، ويبدو ان مخاوف الحكومة الاثيوبية تلك دفعتها الى توجيه اشارات مباشرة لحكومة الخرطوم بالكف عن محاولاتها لتصدير افكارها العقائدية اليها لاسيما وان الساحة السياسية الاثيوبية تضم بعض التنظيمات الاسلامية المعارضة لحكم الرئيس الأثيوبي ميليس زيناوي وأهمها الجبهة الاسلامية لتحرير أروميا جاتا والتي تتهم الحكومة الاثيوبية الحكومة السودانية بدعمها لتلك الجبهة[٦١].

وجاءت النتائج عكسية فاعادت الحكومة الاثيوبية علاقتها بالحركة الشعبية لتحرير السودان وسمحت لقائدها جون قرنق بممارسة نشاطاته من داخل الاراضي الاثيوبية[٦٢].

ومما زاد الوضع سوءا بين البلدين اتهام الحكومة الاثيوبية للحكومة السودانية بمحاولة اغتيال الرئيس المصري (حسني مبارك) اثناء زيارته أديس ابابا في ٢٦ حزيران ١٩٩٥م اذ تقدمت الحكومة الاثيوبية بشكوى الى مجلس الامن تطالب فيها بضرورة عقد اجتماع عاجل لبحث طلبها المتمثل بتسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال.

وبررت الحكومة الاثيوبية لجؤها الى مجلس الامن حينذاك قائلة :((بأن مساعيها لحل الأزمة ثنائيا مع الحكومة السودانية عن طريق منظمة الوحدة الافريقية لم تنجح بسبب عدم استجابة الحكومة السودانية لدعوتها))[٦٣].

الامر الذي اثار حفيظة الحكومة السودانية والتي عارضت مجلس الامن اذ نفت وجود أي عناصر سودانية متورطة في محاولة اغتيال الرئيس المصري (حسني مبارك) وعبرت وزارة الخارجية السودانية في بيان لها ، عن أسفها لما قامت به الحكومة الاثيوبية واضافت ((بان حكومة السودان قامت بتشكيل لجنة تحقيق – وثبت لديها بأن أحد المتهمين هو مصري الجنسية ويحمل جوازي سفر أحدهما اثيوبي والاخر سوداني مزورين))[٦٤].

وعموما، فقد ادى تقديم الشكوى الى مجلس الامن الى صدور القرار المرقم (١٠٤٤) في الاول من شباط عام ١٩٩٦م وطالب فيه الحكومة السودانية بضرورة تسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال، والا سيتم فرض عقوبات على الحكومة السودانية [٦٥]، ونتيجة لعدم تسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال اصدر مجلس الامن قراره المرقم(١٠٥٤) بتاريخ ٣١ حزيران ١٩٩٦ م والذي قضى بفرض عقوبات دبلوماسية ضد السودان لعدم تسليمه المتهمين بمحاولة الاغتيال[٦٦]. وبلغ التوتر حدته بين البلدين مطلع عام ١٩٩٧ م حين اولت اثيوبيا غزو حدود السودان الشرقية عسكريا بالتعاون مع بعض قوى المعارضة السودانية [٦٧]، وتكرار ذلك الاعتداء في حزيران من العام نفسه.

وعلى اثر تلك الاعتداءات الاثيوبية اعلنت الحكومة السودانية بأنها ستفتح حدودها امام الحركات الانفصالية المسلحة الاثيوبية المناوئة لحكومة (ميليس زيناوي)[٦٨].

ومن الجدير بالذكر ان التحرشات الاثيوبية بالسودان نالت الدعم من لدن الولايات المتحدة الامريكية ، ولاسيما ان الادارة الامريكية تضع الحكومة السودانية في قائمة الحكومات المعادية للسياسة الامريكية وهي حكومات مصنفة امريكيا ، ضمن قائمة الحكومات (الارهابية) التي ينبغي التعامل معها بحزم وقوة ، تمهيدا لتقويضها واسقاطها[٦٩].

فحينما قدم السودان شكواه الى مجلس الامن حول الاعتداءات الاثيوبية على حدوده الشرقية، صرح المسؤولون الامريكيون بأن الامر لايستحق معالجة من مجلس الامن وانما ينبغي حله باللجوء الى التنظيمات الاقليمية [٧٠]، ويمكن ارجاع سبب العداء الامريكي للحكومة السودانية الى عدة اسباب منها، ماهو اقتصادي (فالبشير) حينما تسلم السلطة عام ١٩٨٩م، رفض التوقيع على عقد استيراد القمح من الولايات المتحدة بحسب الشروط الامريكية، ومنها ماهو سياسي يتمثل برغبة الادارة الامريكية في ابقاء عموم المنطقة العربية والافريقية خاضعة للتأثير الامريكي سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا ومنها مايتعلق بوقوف السودان الى جانب العراق اثناء العدوان الثلاثيني عام ١٩٩١ م[٧١].

وبعد ان فشلت الادارة الامريكية في اخضاع السودان لمضامين السياسة الامريكية في المنطقة ، فأنها لجأت الى اسلوب التدخل في شؤون السودان، عبر واجهة الامم المتحدة [٧٢] ، وقامت في الوقت نفسه (بتقديم مساعدات عسكرية الى اثيوبيا، فضلا عن اريتريا واوغندا)[٧٣] وقدرت المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة للحكومة الاثيوبية وحدها بقيمة مائة وستين مليون دولار، اذ يؤكد مسؤولون اميركيون، بأن واشنطن تعتمد في جهودها ضد السودان بشكل رئيس على اثيوبيا[٧٤].

وفي الواقع استطاعت الادارة الامريكية التأثير في سياسة اثيوبيا الخارجية تجاه السودان فقد اصبحت الحكومة الاثيوبية الاداة التي تنفذ فيها الادارة الامريكية سياستها تجاه السودان.

وعلى الرغم من تأثير القوى الدولية في طبيعة العلاقة التي تربط كلا البلدين ، الا ان العلاقات السودانية الاثيوبية شهدت نوع من الانفراج عام ١٩٩٩ م ، لاسيما بعد ان اعلن الرئيس السوداني عمر البشير عن مساعيه نحو تطبيع علاقاته مع دول الجوار الافريقي ، وقد اثمر ذلك التقارب عن تنقية الاجواء السودانية الاثيوبية فضلا عن توقيع عشر اتفاقيات شملت مجالات التجارة والنقل والبترول كما تم تنشيط عمل اللجنة الحدودية لتسهيل حرية انتقال السلع والمواطنين بين البلدين[٧٥].

ويبدو ان سبب التقارب السوداني الاثيوبي اعتمد بالدرجة الاساس على اسس جيوسياسية فاثيوبيا تطمح الى استخدام ميناء بورسودان على البحر الاحمر وهو ميناء كبير والسودان يسعى الى ان يهدئ حدوده القلقة مع اثيوبيا لاسيما وانه يطمح الى ان يبيع النفط لاثيوبيا ولايمكن ان يتحقق ذلك الا في اطار تحسين العلاقات بين البلدين .

توثقت العلاقة بين البلدين بصورة اعمق حين عقدت الحكومة السودانية عام ٢٠٠٣ م تحالفا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا مع اثيوبيا [٧٦]، ولعل السبب في ذلك يعود الى رغبتها في الوقوف ضد اريتريا وحماية جبهتها الشرقية من الخروقات المتكررة ،فضلا عن انها سعت لكسب حياد الحكومة الاثيوبية في قضية دارفور لاسيما وان معظم المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة يتم عقدها في اديس ابابا.

رابعا-العامل الخارجي ومستقبل العلاقة بين البلدين

١-اثر التدخل الاقليمي في العلاقة بين البلدين

كان لتدخل القوى الاقليمية اثره في طبيعة العلاقة التي تربط كلا من اثيوبيا والسودان ، فقد كان لتلك القوى مصالحها الذاتية التي تسعى لتحقيقها ولاسيما (اسرائيل) والتي سعت لتوثيق علاقتها مع اثيوبيا ، وذلك لمكانة اثيوبيا المتميزة ولموقعها الاستراتيجي على البحر الاحمر، وبوصفها الدولة غير العربية وغير (المسلمة)[٧٧] الوحيدة على البحر الاحمر وسط حلقة متصلة من الدول العربية المتناقضة مع (اسرائيل).

لذلك كانت ترى (اسرائيل) ومازالت في اثيوبيا حليفا طبيعيا ((باعتبار انها اشبه ماتكون بجزيرة غير اسلامية وسط محيط عربي اسلامي))[٧٨].

ولعل الدافع (الاسرائيلي) لاقامة علاقات مع اثيوبيا كان الهدف منه تأمين احتياجات (اسرائيل) من النفط الذي كان يصلها من ايران عبر البحر الاحمر[٧٩].

وفي الواقع ان (اسرائيل) واثيوبيا ترتبطان باكثر من مصلحة مشتركة ، اذ ان كلتاهما ترفضان اية محاولة من شأنها تحقيق هيمنة عربية على البحر الاحمر، ومن ثم تسعيان الى محاربة اية فكرة تتعلق بعد البحر الاحمر بحرا عربيا، وينطلق ذلك الرفض من اعتبارين:

اولاً: ترى فيه (اسرائيل) ان الهيمنة هدفها اعاقة الملاحة (الاسرائيلية)، في حين تراها اثيوبيا وسيلة يمكن ان تستخدم لدعم المقاومة الاريترية[٨٠].

ثانيا: تنظر (اسرائيل) الى اثيوبيا بوصفها اهم دولة افريقية لها(باستثناء جنوب افريقيا) من الناحية الامنية اذ قال (موش دايان) رئيس وزراء (اسرائيل) الاسبق ((ان أمن اثيوبيا وسلامتها هو ضمان لأمن (اسرائيل) وان هذا لن يتحقق الا بخضوع اريتريا خضوعا مباشرا وتاما لاثيوبيا ، ولعل هذا هو السبب وراء تأييد (اسرائيل) القوي للمصالح الاثيوبية في اريتريا)) [٨١]، اذ ان استقلال اريتريا وانضمامها الى المجموعة العربية قد يهدد المصالح الأمنية (الاسرائيلية) في البحر الاحمر .

وبالمعنى نفسه صرح (مائير يوفي) السفير (الاسرائيلي) في اثيوبيا حينما قال : ((من الحيوي من الناحية الاستراتيجية (لاسرائيل) احباط نوايا المتمردون الرامية الى تحويل البحر الاحمر الى بحر عربي ،واضاف انه اذا حصل متمردو اريتريا على الاستقلال ، فان البحر الاحمر سيقع تحت النفوذ العربي))[٨٢].

لذلك فقد كانت (اسرائيل) تقدم الدعم العسكري لاثيوبيا فضلا عن انها كانت تنظر للقضية الاريترية بوصفها داخلة في حسابات مستقبل توجهاتها الاستراتيجية في منطقة جنوبي السويس ومنطقة الشرق الاوسط بعامه ومنطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر بخاصه[٨٣].

كما كانت مسألة مياه النيل دافع اخر لتوطيد (اسرائيل) علاقتها باثيوبيا لاسيما بعد ادراك (اسرائيل) احتواء ينابيع الهضبة الاثيوبية على قرابة (٨٤ %) من مياه النيل الرئيسية، ولذلك الغرض عقدت (اسرائيل) في بداية الستينيات اتفاقات عسكرية وامنية مع كل من اثيوبيا واوغندة

كما توصلت الى اتفاق اقامة مطار سري في(شمالي اوغندة) التي تشكل مع اثيوبيا المنابع الاساسية لنهر النيل[٨٤]. كذلك اقامت مطارا ثانيا في اوغندة قرب الحدود مع السودان ،علاوة على مطارين اخرين في اجزاء من اوغندة ،وقامت بتزويدهما بامكانات ضخمة مما رجح احتمال استخدامها انذاك لشن غارات جوية ضد مصر والسودان[٨٥].

ويبدو ان سبب اهتمام (اسرائيل) بمياه النيل يعود بالدرجة الاساس الى نقص المياه في (اسرائيل) لاسيما وانها استنفدت استثمار معظم ماهو متوفر تحت سلطاتها من موارد مائية ، سطحية وجوفية[٨٦]. لذا فأن تفاقم مشكلة العجز في المياه وزيادة متطلبات (اسرائيل) الاستهلاكية لها ، وفي ظل سياستها الداعية للوقوف الى جانب الدول الافريقية في المواضيع المختلفة عليها بين الافارقة والعرب ، لتقيم علاقاتها معهم على اساس قوي من المصالح المشتركة والصراع ضد العدو المشترك ، في ظل ذلك يمكن فهم دور اثيوبيا ضمن تلك السياسة ، وذلك من خلال استغلال الخلافات الاثيوبية – المصرية ، والاثيوبية السودانية ، حول حقوق التصرف بمياه النيل .

اذ أكد (اورى لوبراني) سفير اسرائيل السابق في اثيوبيا ((ان شريان حياة مصر والسودان هو النيل وان اثيوبيا بحكم موقعها تستطيع ان تقرر في اية خطوة تتخذها لتقرير مصير مصر والسودان نحو الحياة او الموت))[٨٧].

وما يدل على صحة ذلك ماقام به منغستو هيلا مريام رئيس الحكومة الاثيوبية السابق حين لوح بتخفيض مياه النيل الواردة الى مصر والسودان، بل وجسدت حكومة اثيوبيا تهديداتها على ارض الواقع حين عملت عام ١٩٧٧ م على وضع خطة شاملة لاستصلاح (٩) الاف هكتار من الاراضي الزراعية في حوض نهر (النيل الازرق) وكانت تلك المساحة تتطلب (٤) مليارات م٣ من مياه النيل سنويا[٨٨].

وكان هدف اثيوبيا من ذلك لتؤكد لدول الجوار الجغرافي العربي نفوذها وتحكمها بنسبة (٨٤ %) من مياه النيل الواردة الى مصر والسودان[٨٩].

ووصل الامر باثيوبيا ان استعانت (باسرائيل) لمساعدتها في بناء سلسلة مشاريع على حوض نهر النيل اذ قام مهندسون وخبراء (اسرائيليون) باجراء ابحاث ودراسات على التربة الاثيوبية لبناء ثلاثة سدود على نهر (النيل الازرق) وبحيرة (تانا) وهو جزء من مشروع يهدف الى تطوير الزراعة والري في اثيوبيا من خلال استغلال مياه نهر النيل[٩٠].

وفي الواقع كان للخبراء (الاسرائيليون) تأثيرهم على قادة الحكومة الاثيوبية لاسيما حين حاولت اقناعهم بأن حصص المياه التي تقررت لبلدان حوض النيل ليست عادلة[٩١] وانها تقررت في فترة سابقة على حصول معظم بلدان افريقيا على استقلالها السياسي[٩٢]. وتلك الدعوات (الاسرائيلية) اثرت في سلوك صانع القرار الاثيوبي الخارجي، اذ رفضت حكومة اثيوبيا (السابقة) زيادة حصة مصر والسودان من مياه النيل ، فضلا عن اعتراضها على فكرة التخزين المستمر في منطقة البحيرات والذي كان يعد ضروريا جدا لكل من السودان ومصر لا لتحسين الايراد الصيفي للنيل فقط ، بل لتأمين مياه كافية لكل من البلدين العربيين في موسم الجفاف ، وحتى حين تقدمت مصر والسودان بفكرة التخزين المستمر رفضت الحكومة الاثيوبية ذلك المقترح تحت ذريعة ان التخزين في البحيرات الاستوائية يؤدي الى غرق الاراضي الاثيوبية[٩٣].

وبذلك نخلص الى القول بان ادراك (اسرائيل) لاهمية منابع نهر النيل ،واعتماد كل من مصر والسودان على مياهه يعد احد العوامل التي جعلت اثيوبيا تحتل مكانة متميزة في اطار علاقات (اسرائيل) مع الدول الافريقية بعامه، وفي ظل وجود خلافات اثيوبية مع كل من مصر والسودان، فأن (اسرائيل) تسعى بالاتفاق مع اثيوبيا للضغط على الدولتين من خلال التحكم أو التصرف بمنسوب مياه نهر النيل بشكل لايسد حاجتهما المتزايدة للمياه، باقامة سدود وخزانات ومشاريع زراعية على الاراضي الاثيوبية واتخاذ تعاونها مع اثيوبيا في استثمار مياه النيل، وسيلة ضغط ومساومة تجاه مصر والسودان بهدف الحصول على موافقتهما بمنح اسرائيل نسبة (١%) من مياه النيل لاستخدامها في مشاريع التنمية الزراعية (الاسرائيلية) [٩٤]، فضلا عن ذلك فانها تسعى لاتخاذ ذلك وسيلة ضغط ضد السودان بهدف حملها على الكف عن دعم المقاومة الاريترية في الاراضي السودانية أو على اقل تقدير دفعها باتجاه اتخاذ مواقف متحفظة منها بعامه، كما تهدف (اسرائيل) الى

الضغط على السودان من خلال دعم الحركة الشعبية لجنوب السودان والتي كان يقودها زعيم الحركة (جون قرنق) بالشكل الذي يضعف مواقف الحكومة السودانية تجاه العديد من القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية ، ليس ذلك فحسب وأنما (لاسرائيل) مطامعها في منطقة جنوب السودان اذ انها تسعى لانشاء كيان جديد لها يكون له تأثيره المستقبلي في المنطقة الامر الذي سيشكل تهديداً مباشراً لأمن السودان.

٢- رؤية مستقبلية للعلاقات السودانية الاثيوبية

ان رؤية مستقبلية للعلاقات السودانية الاثيوبية تدل دون ادنى شك ان التعاون بين كلا البلدين سوف لايستمر طويلا حتى ولو ارتبط الطرفان (اثيوبيا والسودان) بتحالفات واتفاقات أمنية وسياسية مادامت هنالك مشكلات سياسية واقتصادية يعاني منها كلا البلدين ، لاسيما المشكلات المتعلقة بمياه النيل والتي تطالب الحكومة الاثيوبية منذ زمن طويل بأن تكون لها حصة ثابتة بتلك المياه شأنها شأن مصر والسودان وبحكم موقعها الاستراتيجي وقدرتها في التحكم بتلك المياه فهي تهدد دائما بقطع تلك المياه عن مصر والسودان، كما ان عدم قناعتها بالاتفاقات المتعلقة بشأن الحدود التي تربط كلا البلدين قد تؤدي مستقبلا الى ان تثار من جانب اثيوبيا ، مما قد يدخل الطرفان في مشكلات حدودية جديدة ، كما اننا لاننسى ما سببته عملية تقسيم الحدود من مشكلات حول التداخل العرقي والقبلي بين البلدين والذي كانت له اثاره السلبية من خلال استغلال الحكومات المتعاقبة على الحكم سواء في السودان ام في اثيوبيا لذلك التداخل عن طريق تحريض تلك القبائل ضد حكوماتها كما فعلت اثيوبيا حينما استغلت ذلك التداخل وعملت على اثارة مشاعر تلك القبائل وتحريضها ضد حكومة السودان، فلو لم تقدم الحكومة الاثيوبية الدعم لزعماء تلك القبائل ومنها(الدينكا) لما استطاعت اقامة حركات انفصالية تطالب بالانفصال عن السودان ومن ثم فان ليس من مصلحة اثيوبيا ان تستمر بخطواتها تلك، اذ قد يدفع ذلك الحكومة السودانية بالعمل ذاته ، بهدف مواجهة الحكومة الاثيوبية بذات الاستراتيجية التي تتبعها تجاه الحكومة السودانية.

كما ان اختلاف توجهات كلا النظامين سيدخل الطرفين في مواجهات مستمرة فالمعروف ان الحكومة السودانية تتبنى النهج الاسلامي الامر الذي يثير مخاوف الحكومة الاثيوبية لاسيما وان هنالك نسبة كبيرة من المسلمين في اثيوبيا فضلا عن الحركات المعارضة الاسلامية المناوئة لحكم الرئيس الاثيوبي ميليس زيناوي ، اذ ان تصدير الافكار الاسلامية وانتشارها الى داخل اثيوبيا سيشكل خطراً أكيداً على الحكومة الاثيوبية .ولايمكن ان نتجاهل تأثير القوى الاقليمية والدولية في علاقة كلا البلدين فاستمرار اثيوبيا بعلاقاتها الاقليمية ولاسيما مع (اسرائيل) التي تناهض حكم الرئيس عمر البشير ، بدليل المساعدات التي قدمتها (اسرائيل) للحكومة الاثيوبية بهدف انجاح الهجوم العسكري الذي قام به الجيش الاثيوبي على حدود السودان الشرقية اذ سيؤدي ذلك التقارب الاثيوبي (الاسرائيلي) الى نتائج سلبية بالنسبة للسودان من خلال تهديد أمنها الخارجي (الحدود) والداخلي (الاقليات والجماعات الاثنية).

كما ان استمرار علاقة اثيوبيا بالولايات المتحدة الامريكية ينبئ بحدوث الكثير من الاشكاليات التي سوف تثيرها اثيوبيا، مع السودان الذي يشكل من وجهة النظر الاثيوبية خطراً مباشراً يهدد الامن القومي الاثيوبي لاسيما في حالة انتشار افكار الجبهة القومية الاسلامية السودانية داخل الاراضي الاثيوبية الامر الذي لاترتضيه الولايات المتحدة ذاتها لاسيما وانها تعادي المد الاصولي الاسلامي، بل وتعمل على محاربته وتقويضه، فالمعروف ان الادارة الامريكية تعادي الحكومة السودانية لتوجهاتها تلك.

لذا فأن استمرار تأثر اثيوبيا بسياسة الولايات المتحدة الامريكية سيؤثرمستقبلا على طبيعة العلاقات التي تربط كلا البلدين.

الخاتمة

يتضح مما تقدم لطبيعة العلاقات السودانية الاثيوبية مدى عمق الروابط التي تربط كلا البلدين ، اذ ان هنالك قواسم مشتركة تؤثر سلبا وايجابا على طبيعة تلك العلاقات لاسيما التداخل العرقي والقبلي بين البلدين .

فعلى الرغم من المشكلات التي خلفها ذلك التداخل الا ان هنالك تأثير مهم من حيث تقوية الروابط بين البلدين عن طريق المصاهرة التي تتم بين تلك القبائل .

فضلا عن الحدود المشتركة بين البلدين والتي كان لها تأثيرها الكبير في العلاقات السودانية – الاثيوبية ، هذا الى جانب مياه النيل التي تعد من اهم القواسم المشتركة بين اثيوبيا والسودان .

وفي الواقع قد يكون لتلك القواسم اثر واضح في توثيق العلاقات السودانية الاثيوبية بصورة اعمق لو عملت الحكومات المتعاقبة في كلا البلدين وبشكل جدي على معالجة كافة المشكلات التي انبثقت عنها ، فقد كانت الانظمة التي تعاقبت على حكم البلدين تنظر بالدرجة الاساس لمصالحها الذاتية دون ان تنظر بصورة جدية لطبيعة تلك المشكلات .

كما ان طبيعة الحكومات المتعاقبة في كلا البلدين واختلاف ايديولوجياتها وتوجهاتها كان له اثره في ضعف الروابط بين كلا البلدين لاسيما وان ذلك الاختلاف يرجع الى عهد الثورة المهدية والتي كانت تنتهج

الدين الاسلامي في الوقت الذي كانت اثيوبيا تنادي بالمذهب اليعقوبي (المسيحي) مرورا بمختلف الانظمة التي تعاقبت على حكم كلا البلدين وانتهاءا بحكم الرئيس السوداني عمر حسن البشير الذي انتهج الدين الاسلامي كنظام للحكم والذي تحاول اثيوبيا صده والحيلولة دون وصوله الى اراضيها .

وهذا يدل على ان العامل الديني كان من العوامل التي اثرت على طبيعة العلاقات السودانية الاثيوبية والتي تحاول القوى الغربية استغلاله بهدف تعميق عوامل الفرقة بين كلا البلدين.

المصادر والهوامش

١- ممتاز عارف ، الاحباش بين مأرب واكسوم ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٧٥ ، ص٢٠٧.
٢- هو جد الرئيس الاثيوبي الحالي ميليس زيناوي .
٣- ممتاز عارف ، المصدر السابق ، ص٢١٢ .
٤- البخاري عبد الله الجعلي ، نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا ، الكويت ، مطبعة الخليج ، ١٩٨٠ ، ص٣٤ .
٥- ياسين الناصر محمدين ادم ، نزاع ومشاكل الحدود السودانية الاثيوبية ،القاهرة، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية ، ١٩٩٧ ، ص١٢ .
٦- البخاري عبد الله الجعلي ، المصدر السابق ، ص٤٢ .
٧- مدينة تقع في شرق السودان .
٨- البخاري عبد الله الجعلي ، المصدر السابق ، ص ٤٢
٩- المصدر نفسه ، ص ٤٧ .
١٠- ياسين الناصر محمدين ادم ، المصدر السابق ، ص١٥ .
١١- البخاري عبد الله الجعلي ، المصدر السابق ، ص٦٤-٦٥ .
١٢- عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧، ص١٢١ .
١٣- احمد نجم الدين فليحة ، افريقيا دراسة عامة واقليمية ، الاسكندرية ، مؤسسة جامعة شباب الجامعة ، د.ت، ص٨٠
١٤- محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د. ت، ص١٥٦ – ١٥٧.
١٥- المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .
١٦- المصدر نفسه ، ص١٧ .
١٧- جمال عبد الجواد ، محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري الاسلامي ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد ١٢٨ ، نيسان ١٩٩٧ ،ص٧٤ .
١٨- ياسين الناصر محمدين ، المصدر السابق ، ص٢٤ .
١٩- المصدر نفسه ، ص٢٤ .
٢٠- سيد احمد خليفة ، حكاية العلاقات التاريخية بين السودان واثيوبيا ، مجلة الوسط ، لندن ، العدد٢٦٤ ، ١٧شباط١٩٩٧ ، ص١٧ .
٢١- سالم مخيمر ، خالد حجازي ، ازمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد٢٠٩ ، الكويت، ١٩٩٦، ص١٠٧ منصور خالد ، السودان والنفق المظلم (قصة الفساد والاستبداد)، لندن ، ١٩٨٥ ، ص٥٤١ ايمن السيد عبد الوهاب ، العولمة والتعاون المائي في منطقة حوض النيل ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد١٥٠ ، تشرين الاول ٢٠٠٣ ، ص٥٤.
٢٢- محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، السودان ،دار هايل للطباعة والنشر ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٧ .
٢٣- المصدر نفسه ، ص١٨٩ .
٢٤- وتعني الثعبان السام .
٢٥- محجوب الباشا ، المصدر السابق ، ص١٩١ .
٢٦- كان الوفد السوداني برئاسة محمد احمد محجوب رئيس الوزراء السوداني واشترك فيه محمد ابراهيم خليل وزير الخارجية ، محمد احمد المرضي وزير التجارة والصناعة والتموين والتعاون ، احمد المهدي وزير الداخلية ، بوث ديو وزير الثروة الحيوانية ، يعقوب عثمان سفير السودان في اثيوبيا .
٢٧- البخاري عبد الله الجعلي ، المصدر السابق ، ص٩٢ .
٢٨- محجوب الباشا ، المصدر السابق ، ص٩٢ .
٢٩- ياسين الناصر محمدين ، المصدر السابق ،ص٤٢ .
٣٠- منصور خالد ، المصدر السابق ، ص٥٤٠ .

٣١- البخاري عبد الله الجعلي ، مصدر سابق ،ص١٩٥ .
٣٢- (ام بريقع):- يرجع تخطيط الحدود الاريترية السودانية الى معاهدة ١٠ تموز ١٩٠٠ م بين الحكومتين الاثيوبية والايطالية ، فامتد خط الحدود بموجب المعاهدة من (تومان ، وتولك ، مارين ، بليا ، مونا) ، وعدلت الحدود بموجب تخطيط جوين للحدود في ٥ ايار ١٩٠٢م بين فريقي لجنة الحدود البريطانية الايطالية المشتركة . لمعرفة المزيد من التفاصيل حول الحدود السودانية الاريترية ولاسيما فيما يخص مثلث (ام بريقع) يمكن الرجوع الى البخاري عبد الله الجعلي ، المصدر السابق ، ص٩٨ وما بعدها .
٣٣- عبد الغفار محمد احمد ، السودان وديناميكية التنوع : محاولة في استطلاع مستقبل قطر عربي –افريقي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، د.ت ، ص١١٤ .
٣٤- المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية ، التحالفات المتغيرة في القرن الافريقي ،ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، كانون الثاني – شباط ١٩٨٥ ، ص١٤ .
٣٥- المصدر نفسه ، ص١٥ .
٣٦- عبد الحميد موافي ، المصالحة بين السودان واثيوبيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١ ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٤ .
٣٧- فتحية النبراوي وناصر مهنا ، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٣ ، ص٢٣٨.
٣٨- عبد الحميد موافي ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ – ١٧٦ .
٣٩- المصدر نفسه ، ص١٧٦ .
٤٠- المصدر نفسه ، ص١٧٧ .
٤١- مشكلة اوغادين:- ترجع جذور مشكلة اوغادين الى عام ١٩٠٨ م عندماعقدت اثيوبيا وايطاليا معاهدة نصت على ان خط الحدود يمر الى الشمال الغربي من نهر ويبي وشبيلي حيث تقع اراضي اوغادين ضمن اثيوبيا، وعلى اثر ذلك سيطرة اثيوبيا على اقليم اوغادين وتأكدت سيطرتها بصورة اكبر بعد ان عقدت اثيوبيا معاهدة مع بريطانيا عام ١٨٩٧ م بموجبها استمرت اثيوبيا في سيطرتها على اقليم اوغادين الامر الذي اثار حفيظة الصوماليين الذين يطالبون بعائدية ذلك الاقليم مما ادى الى نشوب حرب بين اثيوبيا والصومال انتهت عام ١٩٧٩ م حيث فرضت اثيوبيا سيطرتها على ذلك الاقليم . للمزيد ينظر محمد عبد الغني سعودي ، قضايا افريقية ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٨٠ ، ص٢٨٧ عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ١٦٣ .
٤٢- بشرى محمود الزوبعي ، جنوب السودان : الحرب الاهلية وانعكاساتها على البلاد ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ،بغداد، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٢ ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١١ .
٤٣- جون قاي نوت يوه ، جنوب السودان آفاق وتحديات ، عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ، ص١٨٧ .
٤٤- ادى منغستو دوراً كبيرا في تنفيذ هذه العملية والتي سميت بعملية (موسى) والتي كانت اتماما لعملية سابقة تمت عام ١٩٧٥ م ، نقلا عن عطا محمد صالح زهرة ، (هجرة يهود الفلاشا الى فلسطين المحتلة)، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٧٥ ، ايار١٩٨٥ ،ص٣٣.
٤٥- سيرين خالد الهاشمي ، تطور العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية، بغداد،جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٨،ص٣ .
٤٦- مختار عجوبة، مشكلة جنوب السودان في العلاقات العربية الافريقية، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد٨٨ ، حزيران ١٩٨٦ ، ص٧٨ .
٤٧- تصريح رئيس الوزراء السوداني في حكومة الديمقراطية الثالثة ، لقاء اجرته مجلة كل العرب ، باريس، العدد ٢٢٦ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٨٦ ، ص٢٣-٢٤
٤٨- جون قاي نوت يوه ، مصدر سابق ، ص١٨٨ .
٤٩- محجوب الباشا ، المصدر السابق ، ص٢٢٢ .
٥٠- صحيفة السياسة ، الكويت، العدد٦٩٣٠ ، ٢٣ تشرين الثاني١٩٨٧ .
٥١- مصطفى بكري ، اثيوبيا والسودان : بداية جادة لحوار طويل ، مجلة كل العرب ، فرنسا ، العدد ٢٧٧، ١٦ كانون الاول١٩٨٧ .
٥٢- صحيفة الثورة ، العراق ، العدد ٦٤٠٢ ، ٥ كانون الاول١٩٨٧.
٥٣- محمد هارون كافي ، نزاع السودان طرح ايجابي ، الخرطوم ، مطبعة أرو ، ١٩٩٩ ، ص١٧ .
٥٤- صحيفة السياسة ،الكويت، العدد ٦٩٣٠ ،٢٣ تشرين الثاني١٩٨٧.
٥٥- صحيفة الشعب ، القاهرة، العدد٣٦٩ ، ٣٠ كانون الاول ١٩٨٦ .
٥٦- محجوب الباشا ، مصدر سابق ، ص٢٢٥ .

٥٧- سيد احمد خليفة ، مصدر سابق ،ص١٧ .
٥٨- محمد ابو الفضل ، النظام السوداني عنصر للتوتر والاستقرار الاقليمي ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد ١٢٨ ، ١٩٩٧ ، ص٩١.
٥٩- صحيفة بابل ،بغداد، د.ع ، ٢٠ ايلول١٩٩٣ .
٦٠-سلوى محمد لبيب ، السياسة المصرية تجاه اثيوبيا في التسعينات ،القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠، ص١٤٥ .
٦١- محمد ابو الفضل ، مصدر سابق ، ص٩٢ .
٦٢- الزين ابراهيم حسين ، الغارة على السودان ، الخرطوم ، ١٩٩٧ ، ص ١٦ .
٦٣- محمد ابو الفضل ، مصدر سابق ، ص ٩٢-٩٣ .
٦٤- جون قاي نوت يوه ، مصدر سابق ، ص١٩٢-١٩٣ .
٦٥- الطيب زين العابدين، السودان تحت العقوبات الدولية ، قضايا دولية ، بيروت،العدد ٣٤٩ ، ٩ ايلول ١٩٩٦ ، ص١٨ .
٦٦- صحيفة الرأي ، الاردن، العدد ٩٣٧٢ ، ٢٨ نيسان١٩٩٦ .
٦٧- محمد صفي الدين خربوش ، نحو مشروع قومي عربي لحفظ الامن في البحر الاحمر ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٧ ، ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨ ، ص٥٥ .
٦٨- خلود محمد خميس ، سياسة اثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١٢٨ .
٦٩- عبد السلام بغدادي ، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩ – ١٩٩٥ ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٠٦ ، ١٩٩٦ ، ص٤٢ .
٧٠- صحيفة الجمهورية ، العراق، العدد٩٤٣٤ ، ٢٠ كانون الثاني١٩٩٧ .
٧١- عبد السلام بغدادي ، مصدرسابق ، ص٤٦ .
٧٢- دهام محمد دهام ،الاقليات الاثنية في العالم الثالث والتدخل الدولي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١٢١ .
٧٣- هذه الدول الثلاث تصنفها واشنطن على انها دول مواجهة مع السودان .
٧٤- خلود محمد خميس ، مصدر سابق ، ص١٢٩ .
٧٥- خالد عبد العظيم ، التطورات في القرن الافريقي : قراءة استراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد١٤٣ ، ٢٠٠٠، ص١٦٦.
٧٦- اجلال رأفت ، أزمة دارفور: ابعادها السياسية والثقافية ، مجلة المستقبل العربي ،بيروت، العدد ٣١٢ ، شباط ٢٠٠٥ ، ص١٠٤ .
٧٧- يجدر الاشارة الى انه يصح اطلاق تعبير ((الدولة غير المسلمة)) على اثيوبيا ، اذا كان المقصود به دين الدولة الرسمي لاسيما في ظل الامبراطوريات السابقة على عهد منغستو ، والتي كانت تعتنق الديانة المسيحية الارثوذكسية ، في حين لايصح التعبير عن اثيوبيا (كشعوب) ، لان هناك الاغلبية المسلمة في الجنوب نحو (٦٥ %) الى جانب مابين (٥-١٥ %) من السكان من اتباع الديانات التقليدية والوطنية الافريقية. للمزيد انظر عبد السلام ابراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات ، مصدر سابق ، ص٢٥ .
٧٨- عدالة فرنسيس ، مستجدات العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية ، نشرة الارض ، بيروت، العدد ١١ ، ١٩٩٠، ص١٩ .
٧٩- واحد عمر محي الدين ، العلاقات الاسرائيلية – الاثيوبية ١٩٧٤ –١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٧٨ .
٨٠- محمود توفيق محمود ، البحر الاحمر في الاستراتيجية الدولية ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد ٥٧ ، ١٩٧٩ ، ص٣٨ .
٨١- عثمان صالح سبي ، الصراع في البحر الاحمر عبر التاريخ ، بيروت ، دار الفجر للطباعة ، د.ت ، ص٤٧ .
٨٢- واحد عمر محي الدين ، مصدر سابق ، ص٨٠ .
٨٣- حامد صالح تركي ، اريتريا والتحديات المصيرية ، بيروت ، دار الكنوز الادبية ، ط٢ ، ١٩٧٩ ، ص٢٦٩ .
٨٤- عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات ، ص٢٢ .
٨٥- غسان العطية ، التحرك الاسرائيلي في افريقيا : التجربة الاوغندية ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٧٧ .
(٨٦) Hurest . H, The Nile, Ageneral Account of The river and Utilization of its Waters, Constable , Co .Ltd , London , 1957 . P. 288 .
٨٧- واحد عمر محي الدين ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

٨٨- محمد سعيد هجرس ، مصر رهينة النيل وهبة المصريين ، مجلة المنار ، باريس ، العدد٤٤ ، دار الفكر للابحاث والنشر ، ١٩٨٨ ، ص ٧٦ .
٨٩- واحد عمر محي الدين ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .
٩٠- صحيفة القبس ،الكويت، العدد٦٣٤١ ، ٣ كانون الثاني١٩٩٠ .
٩١- حاولت (اسرائيل) الضغط على مصر من خلال تعاونها مع اثيوبيا وانشاء (٢٦) سدا على منابع النيل الازرق ، نقلا عن عدنان هزاع البياتي ، ازمة المياه في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٠٤ ، ١٩٩٦ ، ص ٧١ – ٧٢ .
٩٢- اسرائيل واثيوبيا ...السيطرة على مياه النيل، مجلة الوطن،الكويت،العدد ٥٣٢٥ ، ١٣ كانون الاول١٩٨٩.
٩٣- خلود محمد خميس ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .
٩٤- واحد عمر محي الدين ، مصدر سابق ، ص٨٧.

Sudanese-Ethiopian contemporary relations

Asst. Prof. Dr. Muna Hussein Obaid
Department of African studies - Center of International Studies
Baghdad University

Abstract

The Horn of Africa region is one of the most important strategic areas according to the geopolitical classification of the world, thus the region held a great importance throughout two historical ears specially for possessing internal attraction factors either for it's natural resources or for what it represent as a central point for maritime transport. Adding to that the region witnessed ethnic and political contradictions as well as cultural differences.

Because of the importance of the Horn of Africa region it has become Fulcrum of the conflict among European powers_Which worked hard to impose its influence on this region for the purpose of monopolizing the Geographical and strategic advantages which managed European powers, after the Berlin Conference in (1884-1885) to impose it's influence on some parts of the region Prompting Ethiopia to coordinate with the Western powers Pretext that it is a Christian state to cooperate with them in the division of the territory of the Horn of Africa, Ethiopia, managed to share their dreams in controlling the States (Eritrea, Djibouti, Somalia, Sudan) and draw political boundaries. This division disregarded (The tribes living on both sides of the borders) the right to self-determination, imposing impact on Ethiopia's relations with neighboring countries, including Sudan from the west

The division led both countries to fall into conflicts as well as borders and ethnic problems which lasted for several political eras and for several successive regimes, it also gave way to regional powers allowing these powers to practice there role to put pressure on many Arab countries, especially Egypt and Sudan, which has had an impact on both countries safety.

The entitled thesis (Sudanese-Ethiopian contemporary relations) will discuss the nature of the relation that linked the two countries especially in light of successive Sudanese regimes which significantly influenced the course of that relation.